مواجهات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين وتعديل وشيك على الحكومة المؤقتة

تونس .. الجيش يدعو إلى التهدئة ويحذر من فراغ سياسي

■ ،، تونس/وكالات

حذر قائد الجيش التونسي، من إيصال البلاد إلى فراغ سياسي من شأنه أن يولد الرعب ويدفع البعض إلى ركوب موجة الاحتجاجات.

وأضاف قائد الجيش رشيد عمار لحشود خارج مكتب رئيس الوزراء أن الجيش هو حامي البلاد والعباد وهو حريص على أن يصل بالسفينة إلى شاطئ السلام، داعياً المتظاهرين إلى التهدئة وعدم جر البلاد إلى فراغ سياسي.

من جانب آخر، أعلن وزير التربية والمتحدث باسم الحكومة التونسية الطيب البكوش أمس عن تعديل وزاري وشيك "بين لحظة وأخرى"، دون أن يذكر رحيل أي من أعضاء الحكومة المؤقتة.

وأوضح الوزير "يجب أن لا ننسى أن هناك مناصب وزارية شاغرة"، مذكرا باستقالة خمسة وزراء الأسبوع الماضي هم ثلاثة يمثلون المركزية النقابية وواحد من المعارضة وآخر عضو في التجمع الدستوري الديمقراطي ، الحزب الحاكم سابقا.

وأضاف البكوش الذي يعتبر شخصية مستقلة منبثقة عن الأوساط النقابية "ربما تكون هناك استقالات جديدة (من الحكومة)، وبالتالي سيكون لدينا على الأقل ستة حقائب وربما أكثر يتعين توزيعها، وهذا يستدعي بالضرورة تحويرا وزاريا ربما من الآن (أمس) إلى الغد(اليوم)".

وأشار إلى "اتصالات جارية" بهذا الصدد.

وكانت قد جرت يوم أمس مواجهات عنيفة، قرب مقر الحكومة في العاصمة بين متظاهرين رشقوا بالحجارة وبقوارير بلاستيكية عناصر مكافحة الشغب الذين ردوا باطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع.

ووقعت المواجهات حين كانت شرطة مكافحة الشغب تحاول إخراج موظفين من مقر الحكومة.

وهرع عشرات من المتظاهرين الذين قضى مئات منهم الليل أمام مقر الحكومة رغم حظر التجول، نحو الموظفين الخارجين مما دفع الشرطة لإطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.

ولم يستمر الحادث طويلا غير أن التوتر يبقى شديدا في ساحة الحكومة في حي القصبة في العاصمة حيث يحاور عسكريون المتظاهرين لتهدئة الوضع.

ويتولى جنود حراسة أبواب مقر الحكومة في القصبة الحي الواقع في المدينة القديمة الذي أغلقت المنافذ المؤدية إليه ووضعت أسلاك شائكة ونشرت أعداد من قوات الأمن والجيش لحمايته.

ولاحقا، خربت مجموعة من المتظاهرين، سيارة للشرطة في شارع قريب من مقر الحكومة.

ووقعت المواجهة حين هاجم متظاهرون اشخاصا اعتقدوا أنهم من أعضاء الحكومة، كانوا متوجهين إلى مستشفى مجاور.

وتدخلت الشرطة فقام المتظاهرون برشقها بالحجارة. إلا أن عسكريين تمكنوا من أن يحولوا سريعا بين المتظاهرين والشرطة واطلقوا طلقات تحذيرية في الهواء.. وعندها دمر المتظاهرون سيارة للشرطة وانهالوا على نوافذها بالعصي وصعدوا فوقها قبل أن يعود الهدوء.

إيران.. إعدام اثنين من منظمة مجاهدي خلق المعارضة

فرنسا تطالب بتشديد العقوبات على إيران

■ عواصم/وكالات

دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أمس إلى تشديد العقوبات على إيران، بعد يومين على فشل المفاوضات المتعددة الأطراف في اسطنبول حول برنامج إيران النووي. جاء ذلك فيما تتهيأ طهران للإعلان عن صواريخ جديدة "تمتلك قوة تدميرية هائلة وتتمتع بمديات قصوى، ستفاجئ الغرب".

وقال ساركوزي: إن "العقوبات بدأت تؤتي ثمارها، ويجب تعزيزها". وحول اللجوء إلى القوة لإرغام طهران على وقف تخصيب اليورانيوم، قال: "إن فرنسا تتحفظ دائما على مبدأ التدخل العسكري".

وأضاف: "هناك العقوبات والسياسة والدبلوماسية، وبها نحرك الأمور". وذكر مسؤول فرنسي طالبا عدم كشف اسمه أن فرنسا ستعمل في الأمم المتحدة لإيجاد سبل تشديد العقوبات على إيران.

من جهته أعلن وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي أن مشاريع فضائية وصاروخية جديدة سيعلن عنها في ١١ فبراير المقبل. وقال وحيدي للصحفيين: "يجري حالياً صناعة سفن غير عسكرية، إضافة إلى عوامة كبيرة وفرقاطات مدنية". وقال مسؤول عسكري إيراني: إن "الصواريخ الإيرانية الجديدة تمتلك قوة تدميرية هائلة وتتمتع بمديات قصوى". وأشار إلى أنها ستعوض إيران عن صفقة (إس ٣٠٠) التي أوقفتها روسيا، مؤكدا أن "الصواريخ ستفاجئ الغرب".

من جهة أخرى نفذت إيران أمس حكم الاعدام شنقا في اثنين من ناشطي حركة مجاهدي خلق اعتقلا خلال التظاهرات المناهضة للحكومة في ٢٠٠٩م في أول احكام بالاعدام تنفذ بحق معارضين شاركوا في الاضطرابات التي تلت إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد.

والرجلان اللذان اتهما بالانتماء إلى خلية ناشطة لأبرز حركة مسلحة معارضة للنظام الإيراني، اعتقلا في سبتمبر ٢٠٠٩م خلال تظاهرات عديدة شهدتها إيران على مدى عدة أشهر بعد الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠٠٩م والتي اعتبرتها المعارضة مزورة.

والحكم بالاعدام على الناشطين اللذين قالت السلطات أنهما يدعيان جعفر كاظمي ومحمد علي حاج اقايي، كان ثبت في محكمة الاستئناف في مايو في نفس الوقت مع أربعة أحكام إعدام أخرى بحق أعضاء في مجاهدي خلق اعتقلوا خلال الاضطرابات التي تلت الانتخابات.

وكانت عدة دول بينها فرنسا دعت إيران إلى عدم اعدام المعارضين الستة، فيما تطرقت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى قضية جعفر كاظمي ومحمد علي حاج اقايي في اغسطس الماضي لطلب الرأفة بهما من جانب طهران.

وقال مكتب مدعي عام طهران عباس جعفر دولت ابادي في بيان أن عنصرين من خلية المنافقين يدعيان جعفر كاظمي ومحمد علي حاج اقايي أعدما في وقت مبكر صباح أمس.

وتعني السلطات الإيرانية بكلمة المنافقين حركة مجاهدي خلق، أبرز منظمة مسلحة معارضة للنظام الإيراني.

وجاء في بيان المدعي أن هذين المنافقين ينتميان إلى شبكة ناشطة في هذه الخلية وهما ضالعان في الاضطرابات التي تلت الانتخابات تحت قيادة زعيم مقيم في انكلترا.

وأضاف البيان أنه خلال التظاهرات وزع المحكوم عليهما صورا وملصقات والتقطوا صورا وصوروا افلاما للمواجهات ورددوا هتافات مؤيدة لمنظمتهم.

وتابع البيان أن محمد علي حاج اقايي أقر بأنه أقام عدة أشهر في مخيم اشرف للمنافقين في العراق وأنه خضع هناك لتدريب عسكري، مؤكدا أن المحكوم عليه كان تلقى أيضا ثلاثة آلاف دولار من منظمته.

من جهتها اعترفت زوجة جعفر كاظمي في مقابلة بثها موقع للمعارضة الإصلاحية قبل أسبوعين بأن زوجها زار مخيم أشرف قبيل اعتقاله لرؤية أحد ابنائهما الموجود هناك.

ودانت مجاهدي خلق الاعدام الدنيء لناشطيها.

وقالت زعيمة الحركة مريم رجوي في بيان أن اعدام الناشطين هو عمل يدل على عجز وانتقام نظام ديكتاتوري ديني محاصر بازمات داخلية وخارجية وبتصاعد استياء السكان.

ودعت رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي إلى تعليق علاقاتهما الاقتصادية والدبلوماسية مع النظام القروسطي حتى تحسن وضع حقوق الإنسان ووقف التعذيب والاعدامات بالكامل.

مصرع ١٤ بينهم زعيمان للمتمردين في أفغانستان

مقتل أحد مؤسسي «طالبان» على أيدي خاطفيه في باكستان

■ ،، وكالات

قال مسؤولون حكوميون وأمنيون أمس إن عضواً سابقاً بالمخابرات الباكستانية ساعد "طالبان" في الصعود إلى الحكم في أفغانستان توفي فيما يبدو أثناء احتجازه لدى متشددين بعد اختطافه قبل عشرة أشهر.

وفي هذه الأثناء، قتلت القوات الأطلسية والأفغانية ١٤ من المتمردين بينهم اثنان من القادة في عمليات منفصلة.

وكان البريجادير المتقاعد سلطان أمير ترار المعروف أيضاً باسم الكولونيل إمام قد خطف مع خالد خواجة، وهو أيضاً عميل سابق بالمخابرات الباكستانية وصحفي بريطاني باكستاني الأصل أثناء قيامهم بزيارة المنطقة القبلية الباكستانية على الحدود مع أفغانستان في مارس ٢٠١٠م.

وتم العثور على جثة خواجة مصابة بعدة طلقات في أبريل في منطقة وزيرستان الشمالية، وهي ملاذ رئيس لمتشددي "القاعدة" و"طالبان". وتم الإفراج عن الصحفي أسد قريشي في سبتمبر.

وقال طارق حياة المسؤول الحكومي الكبير المختص بالمناطق القبلية إنه تلقى تقارير تفيد بوفاة إمام. وأضاف "أبلغني المسؤول السياسي أن الكولونيل إمام توفي"، مشيراً إلى أكبر مسؤول حكومي في وزيرستان الشمالية. ولم يقدم مزيداً من التفاصيل.

كما أكد مسؤولو مخابرات في وزيرستان الشمالية وفاة إمام غير أن المتحدث باسم الجيش الميجور جنرال أطهر عباس قال إنه لم يتلق تأكيداً بوفاة إمام.

وكانت جماعة متشددة مغمورة قد أعلنت المسؤولية عن الخطف متهمة الثلاثة بالتجسس. وطالبت الجماعة بالإفراج عن قادة "طالبان" الأفغانية المحتجزين في باكستان مقابل إطلاق سراح المخطوفين.

وارتبط إمام وخواجة بعلاقات وثيقة مع "طالبان" وغيرها من الجماعات المتشددة، فضلاً عن الحكومة الأمريكية. وعمل إمام مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي. آي. ايه" خلال الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في أواخر الثمانينات.

ودرب عدداً من المجاهدين وزعمائهم من بينهم زعيم "طالبان" الأفغانية الملا محمد عمر.

في هذه الأثناء، قتلت القوات الأطلسية والأفغانية ١٤ من المتمردين المشتبه فيهم بينهم اثنان من زعماء المتمردين في عمليات منفصلة. وقال علي شاه باكتياوال قائد شرطة إقليم نانجارهار: إن الملا أنور وهو قائد "طالباني" و١٢ من مقاتليه قتلوا في ضاحية خوجياني بالإقليم الواقع بشرق البلاد أمس الأول.

وقال: إن أنور وهو حاكم ظل طالباني لمنطقة هيساراك كان المسؤول عن عدة هجمات على القوات الأفغانية وقوات التحالف.

وأكد حلف الناتو أيضاً مقتل أنور، ولكنه قال في بيان: إن العملية نفذت يوم الجمعة الماضي. وقال الحلف: إن غارة تابعة له أدت أيضاً لمقتل قائد "طالباني" مشتبه فيه في بول العلم عاصمة إقليم لوجار بوسط البلاد.

وأضاف: إن عبدالباري، الذي يزعم أنه يقوم بتسهيل عمليات إمداد قيادة "طالبان" في المنطقة بالأسلحة والمركبات، كان مسافراً في سيارة أمس الأول عندما قتل في الغارة الجوية.

بقايا

رئيس الجمهورية يشيد

من جانبه عبر فخامة الأخ الرئيس عن شكر وتقدير بلادنا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على المساعدات والدعم المقدم لبلادنا في المجالات التنموية والإنسانية، وتمنى أن تكلل زيارة هيلين كلارك ومباحثاتها مع المسؤولين في اليمن بالنجاح، وأن تثمر في المزيد من التعاون بين بلادنا وبرنامج الأمم المتحدة.. بما من شأنه التخفيف من نسبة الفقر والحد من البطالة .

حضر اللقاء نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي، ومساعدة الأمين العام للأمم المتحدة المديرة الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية أمة العليم السوسوة، والممثلة المقيمة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن براتيبا مهيتا .

مجلس القضاء الأعلى يقر

وتقديم المساعدة القانونية والعون القضائي للفقراء المعسرين والنساء والاحداث·واستكمال البنية التحتية·وتعزيز التعاون القضائي والقانوني مع الدول الصديقة والشقيقة والهيئات والمنظمات المانحة، وناقش المجلس مذكرة وزير العدل بشأن تحديد عدد من المحاكم الابتدائية في عواصم المحافظات التي لا توجد بها محاكم متخصصة للأحداث للنظر في قضايا الأحداث، وذلك مراعاة لخصوصية قضايا الأحداث ومحاكمتهم وفقا للقواعد والإجراءات التي تضمنها قانون رعاية الأحداث وقانون حقوق الطفل والمادة ٣١ من قانون الجرائم والعقوبات.

حيث فرض القانون لمحاكمتهم قواعد وإجراءات معينة تراعي خصوصية المرحلة التي يمرون بها ووجود محام يدافع عنهم وأن تعقد الجلسات بشكل سري ولا يحضر جلسات المحاكمة إلاّ اهل الحدث ومحاميه والخبراء الاجتماعيون وأن قضايا الأحداث تعتبر من القضايا المستعجلة وهو ما لا يكون متيسرا تطبيقه من قبل المحاكم العادية.

وأقر المجلس على ضوء ذلك تحديد عدد المحاكم المكلفة بنظر تلك القضايا والتي شملت محكمة نهم وبني حشيش الابتدائية محافظتي صنعاء والجوف، محكمة الحوطة الابتدائية محافظة لحج، محكمة عتق الابتدائية محافظة شبوة، محكمة الغيظة الابتدائية محافظة المهرة، محكمة البيضاء الابتدائية، محكمة مارب الابتدائية، محكمة الجبين الابتدائية محافظة ريمة، محكمة الضالع الابتدائية، محكمة عمران الابتدائية، محكمة صعدة وسحار الابتدائية محافظة صعدة، محكمة المحويت الابتدائية، ومحكمة سيئون الابتدائية محافظة حضرموت، تختص بنظر قضايا الأحداث بمديرية الوادي والصحراء.

واستمع مجلس القضاء إلى تقرير من رئيس المجلس عن زيارته والوفد المرافق له إلى البرازيل ومشاركته في المؤتمر العالمي للعدالة الدستورية الذي شاركت فيه ٩١ دولة وعشر مجموعات دولية مختصة بالعدالة الدستورية، وشاركت فيه اليمن بورقة عمل اعدها نائب رئيس المحكمة العليا وادرجت في ادبيات المؤتمر.

وكان المجلس في بداية الاجتماع قد استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

اللجنة البرلمانية

للاستماع إلى أرائهم وملاحظاتهم حول مشروع التعديلات الدستورية المقدم من نواب الشعب.

وقد تركزت آراء وملاحظات ممثلي تلك الجهات حول أهمية تعزيز حقوق المرأة في النشاط العام لمختلف سلطات الدولة وعلى وجه التحديد هيئات صنع القرار وبما يتناسب ومكانتها ودورها في المجتمع وقدرتها على المساهمة في صنع التحولات التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات وتناولت مداولات ممثلي منظمات المجتمع المدني الإشارة إلى تعزيز مكانة الشباب في الحقوق والواجبات الدستورية والقانونية أخذا بقدراتهم الذهنية والعملية للمساهمة الفعالة والمشاركة الإيجابية في مجمل الخطوات والإجراءات المتعلقة بعملية التنمية الشاملة.

ونوهت مداخلات الحاضرين إلى دور منظمات المجتمع المدني بصفتها شريحة اجتماعية ناشئة تعزز من العملية الديمقراطية في إطار النهج السياسي لبلادنا.

ولفتت المناقشات إلى أهمية أن تكون التعديلات مستخلصة من واقع التجربة الدستورية والقانونية والسياسية في ظل الجمهورية اليمنية والارتقاء بها بما يواكب البناء والإصلاحات الجارية في المجتمع وتلبي طموحات وتطلعات جماهير الشعب نحو المستقبل الواعد لليمن السعيد.

كما أكدت مداخلات المشاركين في اللقاء الموسع على مسألة تعزيز اللامركزية المالية والإدارية بالانتقال الكامل إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات بما يعزز من المشاركة الشعبية في بناء المجتمع في شتى مناحي الحياة.

كما تطرقت آراء وملاحظات المشاركين في اللقاء إلى الأهمية التي تكتسبها مهام وصلاحيات السلطة التشريعية والرقابية وتطوير العمل في هذا الجانب انطلاقا من خبرة وتجربة العمل البرلماني في هذا الميدان وبما يطور من تجربة بلادنا ويرتقي بها إلى مستوى الطموح الوطني.

سيرافقها انخفاض في نصيب الفرد من المياه

ارتفاع سكان الوطن العربي الى ٥٠٠ مليون نسمة، بحلول ٢٠٢٥م يضعه أمام تحديات عديدة أهمها نقص الغذاء

■ ،، ابوظبي/وكالات

توقع خبير دولي أمس الاثنين أن يزداد سكان الوطن العربي إلى ٥٠٠ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٥ وأن يزداد الطلب على الماء في الوطن العربي تبعا لذلك إلى ٥٥٠ مليار متر مكعب.

وأكد الدكتور عبدالعزيز زكي، منسق برنامج الهيدرولوجي الدولي بمكتب اليونسكو الاقليمي بالقاهرة. الذي كان يتحدث في افتتاح أعمال الاجتماع الاقليمي لخبراء المياه الجوفية العرب الذي بدأ أعماله صباح أمس في ابوظبي، أن الأمم المتحدة تسعى لتحقيق حياة أفضل للإنسان، مشيرا إلى أنه ضمن هذا المسعي يأتي الهدف السابع من أهداف التنمية في هذا القرن حول التنمية البيئية المستدامة الذي يهدف إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م

وأوضح زكي أن المنطقة العربية تعاني من شح في مواردها المائية وعجز مائي طال العديد من الدول العربية، نتيجة لظروف مناخية وطبيعية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية مجتمعة· وتوقع زكي أن يزداد سكان المنطقة من حوالي ٣٠٠ مليون نسمة حاليا إلى حوالي ٥٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥م وبحسب زكي فإن نصيب الفرد العربي من الموارد المائية المتجددة سيقل عن ٥٠٠ متر مكعب في السنة ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الماء إلى حوالي ٥٥٠ ملياراً عام ٢٠٢٥ لتحقيق أمن غذائي كامل· وقال زكي أنه وبالرغم من حجم هذا الطلب واستخدام معظم الموارد المائية المتاحة في القطاع الزراعي فإن المنطقة العربية مازالت تستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتها الغذائية ومازال ما يربو على ٨٣ مليون نسمة بحاجة إلى توفير مياه شرب امنة وهذا يجعل أمام الدول العربية تحدياً كبيراً وصعباً لتحقيق أهداف الالفية بخفض هذه الارقام إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م. من جانبه أكد جابر الجابري· المدير التنفيذي للعمليات البيئية بهيئة البيئة ابوظبي أن معظم الحضارات العربية· نشأت حول مصادر المياه.

ومع تغير انماط المعيشة والنمو العمراني والزراعي والصناعي زادت أهمية المياه والطلب عليها كعصب لهذه التنمية وزاد الضغط على الخزانات الجوفية والضخ الجائر لها، مما أدى إلى تدهور نوعية المياه بهذه الخزانات وحدوث هبوط كبير في مناسيب المياه بها.

وأشار الجابري إلى أن المياه الجوفية تعتبر المصدر الثاني من حيث الترتيب بعد المياه السطحية وتمثل نحو ٩٪ من إجمالي الموارد المتاحة بالوطن العربي، وتستغل هذه المياه في زراعة الآلاف من الهكتارات وتمثل مصدراً للدخل لملايين الأسر.

الجدير بالذكر أن الاجتماع الاقليمي لخبراء المياه الجوفية العرب الذي يستمر ثلاثة أيام يهدف إلى صياغة الشكل النهائي للدليل الإرشادي بتجميع الوثائق الميدانية للخبرات العملية والتنفيذية الخاصة بإدراة المياه الجوفية في المنطقة العربية مع توفير خلفية تقنية ومعرفة المشاكل السائدة ووسائل الحلول والتقنيات المتاحة.

واستعراض المشكلات الميدانية المحتملة ومشكلات الإدارية التنفيذية للمياه الجوفية مع اقتراح الحلول المتاحة استنادا على الخبرة العملية.